في هذا الفصل نقدم بعض المفاهيم الأساسية التي لا غنى عنها لدراسة النظرية الاقتصادية الكلية سواء من حيث طبيعته وأبعاد الاقتصاد الكلي، حيث نفرق بين العديد من تلك المفاهيم حتى يتضح للطالب كيفية استخدامها.

1. تعريف علم الاقتصاد:

لقد تعددت تعريفات علم الاقتصاد عبر الزمن، وعلى الأخص في مراحل تطوره في العصر الحديث حيث يشير الفكر الاقتصادي إلى التعريفات التالية:

- عرّف علم الاقتصاد فيما سبق على أنّه ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل التي تزيد من ثروة الأمم، وهو التعريف الذي أورده آدم سميت (*A. SMITH*) في كتابه "دراسة في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" عام 1776، وهو يركز على جانب فقط من جوانب علم الاقتصاد الحديث وهو الثروة وكيفية البحث في الوسائل التي تؤدي إلى زيادتها.
- غير أنّ (*J.S.MILL*) كان رأيه مخالف، حيث يعتبر أنّ علم الاقتصاد هو العلم الذي يقتضي أثر القوانين الجماعة التي تتولد عن ظروف الأشخاص المعقدة في سبيل إنتاج الثروة.
- حتى جاء (*A.MARSHALL*) بتعريف في كتابه مبادئ الاقتصاد عام 1890، حيث عرف علم الاقتصاد بأنّه "ذلك العلم الذي يقوم بدراسة الإنسان في أعماله التجارية اليومية وحصوله على الدخل وطرق استعماله"، وهو بالتالي يتناول ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي للإنسان والمتصل بكيفية حصوله على الدخل وكيفية التصرف فيه.

ويتشابه ذلك مع تعريف الاقتصادي الاشتراكي (*OSKAR lange*) في كتابه الاقتصاد السياسي على أنّه : " علم القوانين التي تهيمن على إنتاج الوسائل المادية (السلع) لإشباع الحاجات الإنسانية وتوزيعها على المستهلكين". ويلاحظ على هذا التعريف أنّه قد انتقل من مجال دراسة الثروة والإنتاج إلى دراسة الدخل والتوزيع.

- كما عرف (*A.C.PIGOU*) علم الاقتصاد في كتابه اقتصاديات الرفاهية في عام 1920 بأنّه " ذلك العلم الذي يدرس ويبحث في كيفية حصول الأفراد على أقصى إشباع ممكن وزيادة مستوى معيشة الأفراد في أي مجتمع"، أي يدرس الرفاهية الاقتصادية [الرفاهية هي ذلك الجزء من الرفاهية العامة الذي يمكن إيجاد علاقة مباشرة بينه وبين مقياس النقود].

يرّكز هذا التعريف كما هو موضح على الجانب الخاص بإشباع الحاجات المتعددة والكثيرة والمتكررة والمتجددة واللانهائية عبر الزمن.

التعريف الشائع جاء به (*L.ROBINS*) في كتابه " طبيعة علم الاقتصاد ومعناه" عام 1932، حيث يعتبر هذا التعريف هو من أكثر التعريفات المتداولة لعلم الاقتصاد في الوقت الحاضر، فهو يرى أنّه ذلك العلم الذي يدرس النشاط الإنساني في سعيه لاشباع حاجاته الكثيرة والمتزايدة بواسطة موارده المحدودة والنادرة.

وكان هناك أيضا تعريف آخر لنكروس (*NICROS*) يقول فيه:" أنّ الاقتصاد علم اجتماعي يدرس الكيفية التي يحاول بها الأفراد تطبيق الندرة على حاجاتهم، والطريقة تتفاعل بها هذه المحاولات بعضها مع البعض عن طريق التبادل".

أمّا الاقتصادي الأمريكي (*Paul SAMUELSON*) فقد عرف الاقتصاد على أنّه دراسة كيفية اختيار الأفراد والمجتمع استخدام الموارد لإنتاج السلع المختلفة في أوقات متعاقبة، ومن ثم توزيعها على الاستهلاك الحالي أو المستقبلي، وبين مختلف الأفراد أو المجموعات المكوّنة للمجتمع.

من خلال هذه التعاريف نستخلص أنّها تتحدث عن الثروة، الدخل، الإشباع، وإدارة الموارد.

وبالتالي فإنّه يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنّه:" ذلك العلم الذي يبحث النشاط الإنساني عند التعامل مع **المشكلة الاقتصادية**، التي تعني أنّ الموارد محدودة ونادرة نسبيا تجاه الحاجات المتعددة اللانهائية، ومن ثم يدرس الاستخدام الأمثل للحصول على أقصى إشباع ممكن للحاجات الأفراد في أي مجتمع".

ويوضح الشكل التالي المشكلة الاقتصادية بأركانها وفروعها:

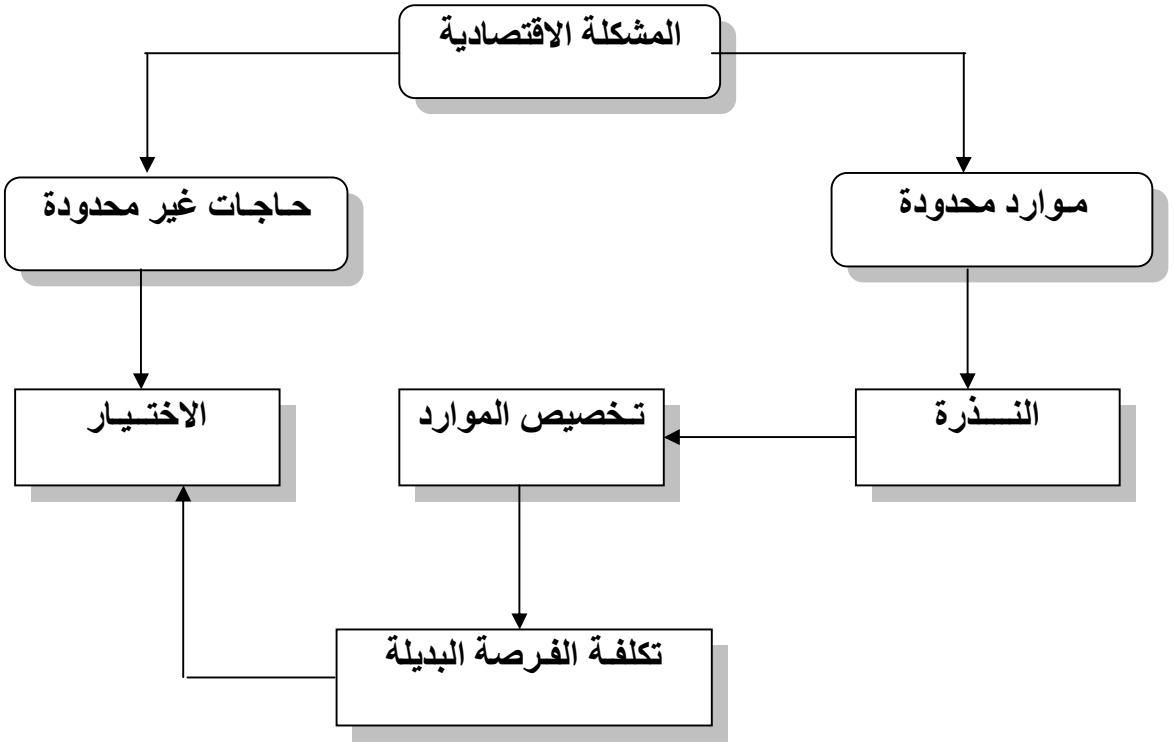

2. النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية الكلية:

1.2. النظرية الاقتصادية :

يستخدم علم الاقتصاد بعض المفاهيم والعلاقات والفرضيات في سبيل الوصول إلى الحل الأمثل للمشكلة أو توضيح التعامل مع هذه المشكلة، من بين هذه المفاهيم استخدام النظرية الاقتصادية. وتعرّف النظرية بشكل عام على أنّها تبسيط مقصود لعلاقات ما بهدف فهم الآليات التي تعمل من خلالها هذه العلاقات.

يمكننا أن نعرّف النظرية الاقتصادية حسب (*H.CULUMAN*) أنّها تأخذ شكلين مختلفين هما:

❶ عبارة عن قوانين تعبر عن علاقة دالة أو نسبية الترابط بين الظواهر.

❷ عبارة عن ميكانيزمات اقتصادية تعتبر عن التسلسل الزمني للظواهر الاقتصادية مرتبطة ببعضها البعض.

إذا كان هدف علم الاقتصاد وبالتحديد النظرية الاقتصادية هو الكشف عن القوانين الاقتصادية التي تؤدي إلى استخدام الموارد المتاحة بحيث تحقق أقصى ما يمكن من إشباع

ورفاهية للأفراد أو المجتمع. فإنّ هدف التحليل الاقتصادي هو وضع الأدوات التي تمكننا من فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية.

ينطوي علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية في الوقت الحالي على نوعين من التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي وبالتالي يوجد قسمين للنظرية الاقتصادية هما: النظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية.

أ). النظرية الاقتصادية الجزئية(*Micro économique*): إنّ التحليل الاقتصادي الجزئي (تعني كلمة Mikros الشيء الصغير)، يتمثل هدفه في دراسة سلوك الوحدات الفردية (المستهلك – المنتج)، والعوامل المؤثرة في القرارات الاقتصادية التي تتخذها تلك الوحدات في مجال تخصيص مواردها وإشباع حاجاتها. من جهة أن النظرية الاقتصادية الجزئية مبنية على مبادئ النظرية النيوكلاسيكية (الكلاسيك الجدد) التي تعتمد على مبدأ التوازن العام، فهي تحاول أن تدرس سلوك المستهلك وسلوك المنتج وعلاقتهما في السوق.

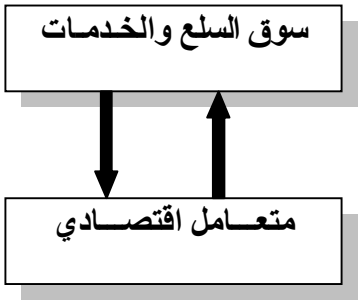

ب). النظرية الاقتصادية الكلية(*Macroéconomique*): إنّ التحليل الاقتصادي الكلي (تعني كلمة MAKROS الشيء الكبير)، يهتم بكيفية قياس وتحديد وتفسير سلوك **المتغيرات الاقتصادية الكلية** مثل الإنتاج الكلي، الدخل الوطني، الإنفاق الوطني،... إلخ في اقتصاد ما، كما يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة مستوى التوظيف (العمالة أو الشغل)، والمستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

يمكننا أن نقول بأنّ التحليل الاقتصادي الكلي يهتم بتحديد طبيعة الترابط ما بين المتغيرات الاقتصادية، وتحديد طبيعة هذا الترابط يمكن في الكشف عن الميكانيزمات الاقتصادية التي تفسر الظواهر الاقتصادية.

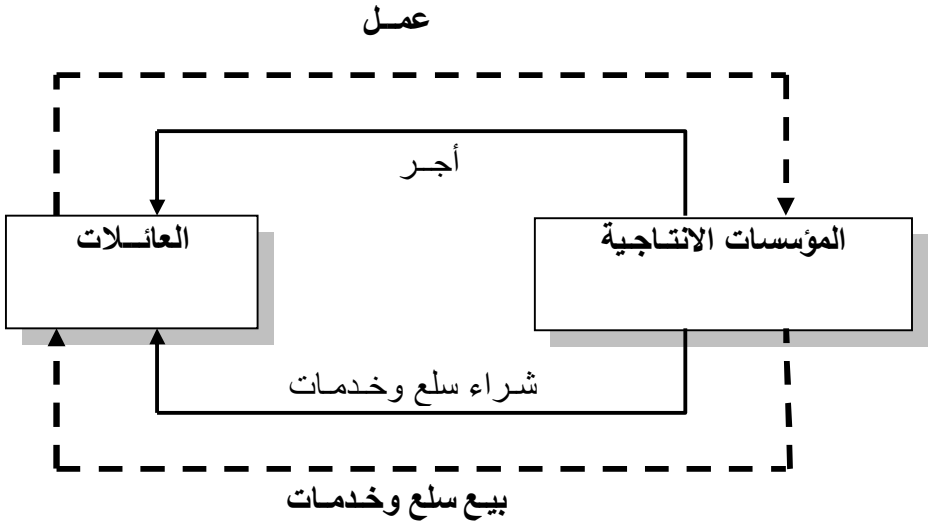

تدفق نقدي.

تدفق عيني.

ويمكن إيضاح الفروقات الأساسية بين هذين النوعين من التحليل من خلال الجدول التالي:

التحليل الاقتصادي الجزئي	التحليل الاقتصادي الكلي
1. يركز التحليل الجزئي على تحليل النشاط الاقتصادي على مستوى الوحدة الاقتصادية أي كانت هذه الوحدة "Unit" مستهلك أو منتج أو سوق أو دخل فردي.	1. يركز التحليل الكلي على تحليل النشاط الاقتصادي الوطني بكل مكوناته وقطاعاته ومتغيراته فبحث في الانتاج الكلي، الاستهلاك الكلي، الدخل الوطني، ...إلخ.
2. يحاول التحليل الجزئي، دراسة المشكلة الاقتصادية على مستوى الوحدة الاقتصادية.	2. يحاول التحليل الكلي دراسة المشكلة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني.
3. يدرس اتجاه المتغيرات الاقتصادية وآثارها على مستوى الوحدة كأن يدرس أثر سعر سلعة معينة على الطلب الفردي لهذه السلعة.	3. يدرس اتجاه المتغيرات الاقتصادية وآثارها على مستوى الاقتصاد الوطني كأن يدرس أثر تغير المستوى العام للأسعار على الاستهلاك الكلي.
4. يبحث في تحديد السعر التوازني والكمية التوازنية في سوق سلعة معينة وتخصيص الموارد على مستوى الفروع والمشروع.	4. يبحث في تحديد المستوى العام للأسعار والدخل التوازني، والتوظيف الكامل في الاقتصاد الوطني.
5. يوضح أن أثر الظاهرة الاقتصادية أو المشكلة الاقتصادية التي تقع على الوحدة الاقتصادية فمثلا خسارة منتج معين لا يؤدي إلى خسارة المنتجين.	5. يوضح أن أثر الظاهرة الاقتصادية أو المشكلة الاقتصادية التي تقع على الاقتصاد الوطني كلّه مثلا مشكلة البطالة أو التضخم.
6. أنّ مواضيع التحليل الجزئي تشمل على مواضيع النظرية الاقتصادية الجزئية وأهمّها: نظرية توازن المستهلك، ونظرية توازن المنتج، ونظرية الطلب والعرض، ونظرية القيمة أو الثمن، ونظرية الإنتاج والتكاليف على مستوى المشروع الاقتصادي بالإضافة إلى مواضيع معينة مثل المنفعة وعلاقاتها بالطلب والتحليلات الخاصة بأسواق السلع والخدمات وغيرها من المواضيع.	6. أنّ مواضيع التحليل الجزئي تشمل على مواضيع النظرية الاقتصادية الكلية ومن أهمّها: النشاط الاقتصادي الكلي للاقتصاد الوطني، ودورة هذا النشاط والدخل الوطني وقياسه، والمتغيرات الاقتصادية المكوّنة له كالاستهلاك الكلي، والاستثمار الكلي، والادخار الكلي والنقود والبنوك والتجارة الدولية والتنمية الاقتصادية والبطالة, التضخم والسياسة النقدية والمالية، وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التوظيف أو العمالة، المستوى العام للأسعار وغيرها.

الهدف من هذا الفصل بين النظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية هو لأغراض التحليل، ولكي يعي الطالب مع هي المواضيع التي تدرس في إطار التحليل الجزئي أو الكلي، إلاّ أنّ كلاهما يقعان تحت دراسة النظرية الاقتصادية.

2.2. السياسة الاقتصادية الكلية :

السياسة الاقتصادية هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية لبلد ما خلال فترة زمنية معينة.

ويضاف إلى ذلك أنّ السياسة الاقتصادية لدولة ما يمكن تحديدها على أنّها:" مجموعة الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقة المتبادلة بينهما"، وبالتالي مفهوم السياسة الاقتصادية هي عبارة عن:

أهداف + أدوات + زمن

- ✓ **ماهي العلاقة بين النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية الكلية؟**

إنّ النظرية الاقتصادية الكلية تبين العلاقة أو الترابط بين مكوّنات الاقتصاد الوطني وبالتالي تفسر أسباب ظاهرة معينة أو نتائج ظاهرة أخرى، ولذلك فهي تضع أمام صانعي السياسة الاقتصادية الوسائل التي تمكنهم من التنبؤ بنتائج السياسات الاقتصادية التي هم بصدد وضعها واتخاذ القرارات الاقتصادية من خلالها.

- ✓ **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:**

تهدف النظرية الاقتصادية الكلية إلى تفسير المشاكل التي يواجهها الاقتصاد ومحاولة إيجاد الحلول للقضاء عليها، ولا يتم ذلك إلا بوضع سياسة اقتصادية ناجعة، هذه الأخيرة ليست ممكنة إلاّ إذا تمّ وضع أهداف محددة لها. ويمكن تحديد أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية التي تسعى مختلف المجتمعات الاقتصادية إلى تحقيقها إلى مايلي:

1. **النمو الاقتصادي (*Croissance économique*):** يعتبر النمو الاقتصادي من أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وهو لا يتحقق إلاّ إذا كان للبلد قدرة متزايدة على إنتاج السلع والخدمات، وكان معدل النمو أكبر من معدل نمو السكان كلما زاد المستوى المعيشي للأفراد.

2. **الإستخدام الكامل (*Plein emploi*)**: في بعض المراجع يطلق عليه التشغيل الكامل أو العمالة الكاملة، ويمكن التعبير عنه أيضا من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية بمعنى ألا يبقى بعض الموارد معطلا، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق الناتج الممكن أو المحتمل في ظل الموارد والإمكانيات المتاحة، وينتج عن ذلك بطالة بالمعنى الواسع للمفهوم.

والمقصود به توفير فرص العمل لكلّ فرد قادر وراغب في العمل وإذا حدث ذلك فإنّه بلا شك سيرتفع المستوى المعيشي للأفراد.

3. **استقرار الأسعار (*Stabilité des Prix*)**: إن ارتفاع مستوى العام للأسعار يؤدي إلى التضخم مما يؤثر على مستوى الادخار الكلي، وهذا الارتفاع في الأسعار يؤثر أيضا وبشكل سلبي على المستوى المعيشي لذوي الدخول الضعيفة، ولتجنب ذلك لا بدّ من السهر على ضمان استقرار الأسعار وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.

4. **عدالة توزيع الدخول (*Equité dans la distribution des revenus*)**: وهو هدف لابدّ أن يؤخذ في الاعتبار، عند وضع أي سياسة اقتصادية كلية في أي نظام اقتصادي، والمقصود بها توزيع الناتج الوطني بشكل عادل عن طريق مكافأة الأفراد حسب انتاجياتهم أيضا يجب ضمان حد أدنى من الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع.

5. **التوازن في ميزان المدفوعات (*Equilibre de la balance des paiements*)**: يتكون ميزان المدفوعات من الصادرات والواردات وتدفقات رؤوس الأموال، ويتبلور هدف السياسة الاقتصادية الكلية في الأثر الايجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها وتحقيق هيكل معين من الواردات وتخفيض تكلفتها وذلك لتفادي المشاكل الاقتصادية الناجمة عن عدم تحقيق توازن ميزان المدفوعات مثل مشكلة المديونية وتخفيض قيمة العملة.

3. أهمية التحليل الاقتصادي الكلي:

يعد التحليل الاقتصادي الكلي من الدراسات الأساسية في التحليل الاقتصادي حيث يمكننا من تحليل وتفسير العديد من المشاكل الاقتصادية التي تمتد آثارها لتشمل أغلب أفراد المجتمع مثل مشكلة البطالة والتضخم، إذ يصاحبها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية مثل انخفاض مستوى معيشة الأفراد وسوء استخدام الموارد الاقتصادية. كما يساعد التحليل

الاقتصادي الكلي في وضع السياسات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على مستوى أداء النشاط الاقتصادي وتقييم أو اختبار مدى نجاح أو فشل تلك السياسات في تحقيق الأهداف المرغوبة.

إذا رجعنا إلى تاريخ الفكر الاقتصادي نلاحظ أن بعض المفكرين الاقتصاديين استطاعوا أن يقدموا نظرة شاملة حول عمل الاقتصاد ككل، ومن بينهم المفكر الاقتصادي *(F.QUESNEY)* حيث استطاع أن يبين في جدوله الاقتصادي (Tableau économique) سنة 1766 تداول الثروة ما بين الفئات الثلاثة للمجتمع. كذلك في القرن 18 و19 استطاع (*D.RICARDO, A.SMITH*...إلخ) إعطاء بعض النماذج الاقتصادية تشرح العلاقات الموجودة ما بين القطاعات الاقتصادية. كما استطاع (*K.MARX*) أن يدرس قوانين عمل الرأسمالية. ولكن الفضل الكبير فيما يخص التحليل الاقتصادي الكلي يرجع إلى الاقتصادي الانجليزي (*J.M.KEYNES*) حيث قدم أدوات تحليلية جديدة في الدراسات الاقتصادية الكلية وحلولا لبعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية لتلك الفترة.

[النظرية العامة في الشغل، النقود، والفائدة سنة **1936**]

يمكن إرجاع تطور الاقتصاد الكلي إلى سببين رئيسيين هما:

- دور الدولة في الحياة الاقتصادية.
- تطور الأدوات التحليلية للاقتصاد الكلي خاصة منها الأدوات الرياضية.

4. منهجية التحليل الكلي:

إنّ التحليل الاقتصادي يعتمد على النماذج الاقتصادية، يعرف النموذج الاقتصادي على أنّه تبسيط الوقائع الاقتصادية، وحسب (*R.BARRE*) هو "تصور لتبسيط الواقع الاقتصادي والاجتماعي".

كما يعرف النموذج الاقتصادي على أنّه مجموعة من المعادلات الرياضية التي تفسر سلوك الوحدات الاقتصادية وتحديد العلاقات الموجودة ما بين المتغيرات الاقتصادية.

وتكمل فائدة النماذج في تبيان الأثر المتبادل، التسلسل، التبعية المتبادلة (التداخل والترابط) ما بين الظواهر.

1.4. المتغيرات الخارجية (المستقلة):

هذه المتغيرات تتحدد خارج النموذج، إذا تعتبر كمعطيات سابقة مثل الكتلة النقدية، النمو الاقتصادي،... إلخ.

2.4. المتغيرات الداخلية (التابعة):

هي التي تتحدد من طرف النموذج نفسه عكس ما هو الحال بالنسبة للمتغيرات المستقلة، والمتغير التابع هو ذلك المتغير الذي يتأثر في حركته وتغيراته متغيرات أخرى.

فمثلا: لنعتبر العلاقات التالية:

$$Y = C + I_0 \qquad \text{(علاقة توازن الدخل)}$$

$$C = C_0 + by_d \qquad \text{(دالة الاستهلاك الكينزية في المدى القصير)}$$

$$Y = AL^{\alpha}K^{\beta} \qquad \text{(دالة الإنتاج من نوع } COBB\ Douglas\text{)}$$

الاستثمار I_0 متغير خارجي لأنّه لا يستجيب إلى تغيرات الدخل في هذا النموذج بل يتعلق مثلا بمعدل الفائدة، بالتطور التكنولوجي،... إلخ.

C_0 يرمز إلى الاستهلاك المستقل أي مستقل عن الدخل أي هناك مستوى معين للاستهلاك لا يمكن التنازل عنه:

$$Y_d = 0 \rightarrow C = C_0 > 0$$

3.4. العلاقات السلوكية والتعريفية:

النموذج الاقتصادي كما عرفناه في السابق هو تبسيط للواقع الاقتصادي لهذا بفضل بناء النموذج في شكل معدلات رياضية تحتوي على متغيرات داخلية وخارجية، ترتبط هذه المتغيرات بعضها البعض حسب عدّة أنواع من العلاقات منها:

❶ **العلاقات السلوكية:**

وهي العلاقات التي تبين تأثير بعض المتغيرات على سلوك أو قرارات الوحدات الاقتصادية، أي هي تعبر عن سلوك المتعاملين الاقتصاديين أمام بعض الحالات أو الوضعيات.

هناك العديد من الأمثلة الاقتصادية التي يمكن الاستعانة بها مثل نموذج توازن سوق أحد السلع والذي يتكون من ثلاثة علاقات هي:

دالة الطلب: $X^d = F\left(\bar{p}_X\right)$ ❶.....

دالة العرض: $X^0 = F\left(\overset{+}{p}_X\right)$ ❷.....

شرط التوازن: **الكمية المطلوبة = الكمية المعروضة.**

$$X^0 = X^d \quad \text{❸.....}$$

المعادلة الأولى تفسر سلوك الطلب على أنّه يرتبط عكسيا بالسعر على افتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة على الطلب، بينما المعادلة الثانية تفسر سلوك العرض على أنّه يرتبط طرديا بالسعر على افتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة على العرض. أمّا المعادلة الأخيرة فهي تمثل شرط التوازن ولا تقدم تفسير لسلوك المتغيرات.

النموذج السابق ينتمي إلى النظرية الاقتصادية الجزئية نظرا لأنه يفسر سلوك سوق أحد السلع. ولكنّنا نستطيع استخدام نموذج التوازن الكينزي كمثال لتفسير سلوك الوحدات الكلية والذي يتكون من المعادلات التالية:

تفسير سلوك الاستهلاك: $\left(\overset{+}{Y}\right) \boldsymbol{C = F}$ ❶.....

تفسير سلوك الاستثمار: $\left(\bar{Y}\right) \boldsymbol{I = F}$ ❷.....

شرط التوازن: **الطلب الكلي = العرض الكلي**

$$\boldsymbol{Y = C + I}$$

المعادلة الأولى تفسر سلوك الاستهلاك الكلي على أنّه يرتبط طرديا بالدخل، والمعادلة الثانية تفسر سلوك الاستثمار الكلي على أنّه يتأثر عكسيا بسعر الفائدة، أمّا المعادلة الثالثة فتقدم شرط التوازن الذي يتحقق عندما يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي أو الدخل.

هناك علاقات سلوكية أخرى من شأنها إظهار القيود التقنية أو العلاقات التقنية، كالعلاقة بين الكمية المنتجة وعناصر الإنتاج. $\boldsymbol{Y = F\ (L,\ K)}$

كما أنّ هناك علاقات أخرى تمكن من إظهار القيود المؤسسية (Contraintes institutionnelles)، وهي العلاقات التي تأخذ بعين الاعتبار النصوص التشريعية والتنظيمية، مثل العلاقة الموجودة ما بين نسبة الضريبة للسلعة المنتجة: $T = F(Q)$

الضريبة على دخل العائلات: $T = F(Y)$

❷ **العلاقات التعريفية:**

إنّ المعادلات التعريفية هي المعادلات التي تعرف متغيرا باستعمال المتغيرات الأخرى، مثل العلاقة التي تربط بين الدخل واستعماله للاستهلاك C والادخار S .

$$Y = C + S$$

معادلة تعريفية للطلب الكلي: $D = C + I$

هذه المعادلة لا تمثل شرط التوازن ولا تفسر سلوك الوحدات الاقتصادية، وإنّما تقدم تعريف لمفهوم الطلب الكلي على أنّه مجموع كل من الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي.

❸ **علاقات التوزان:**

وهي العلاقات التي تعبر عن شروط التوازن، فمثلا في التحليل الكلي، فإنّ التوازن يمثل الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي والعرض الكلي في توازن: $Y = C + I$

كل هذه المعادلات والعلاقات تعرف بالمعادلات الهيكلية (Equations structurelles) لأنّها تعطي نظرة حول الهيكل الأساسي للنظام السائد أي التي تشكل بنية النموذج.

4.4. التحليل الساكن والتحليل الديناميكي (الحركي):

❶ **التحليل الساكن:**

في التحليل الاقتصادي الساكن لا نأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن t الذي يمكنه أن يغيّر نقطة التوازن، أي أنّ كل عنصر أو عامل يؤثر في وضعية التوازن، فمثلا في التوازن الاقتصادي الكلي يستخدم **التحليل الساكن المقارن** في توقع تأثير التغير في المتغيرات الخارجية على الوضع التوازني للمتغيرات الداخلية، ويتم ذلك من خلال تغيير معلمات النموذج ثم مقارنة الوضع التوازني قبل التغير ووضعه بعض التغير. على سبيل المثال إذا زاد الاستثمار

(*I*) [على افتراض وجود بعض الطاقات العاطلة في الاقتصاد] فإنّ حجم الإنتاج منه المتوقع أن يتزايد وينتقل إلى وضع توازني جديد.

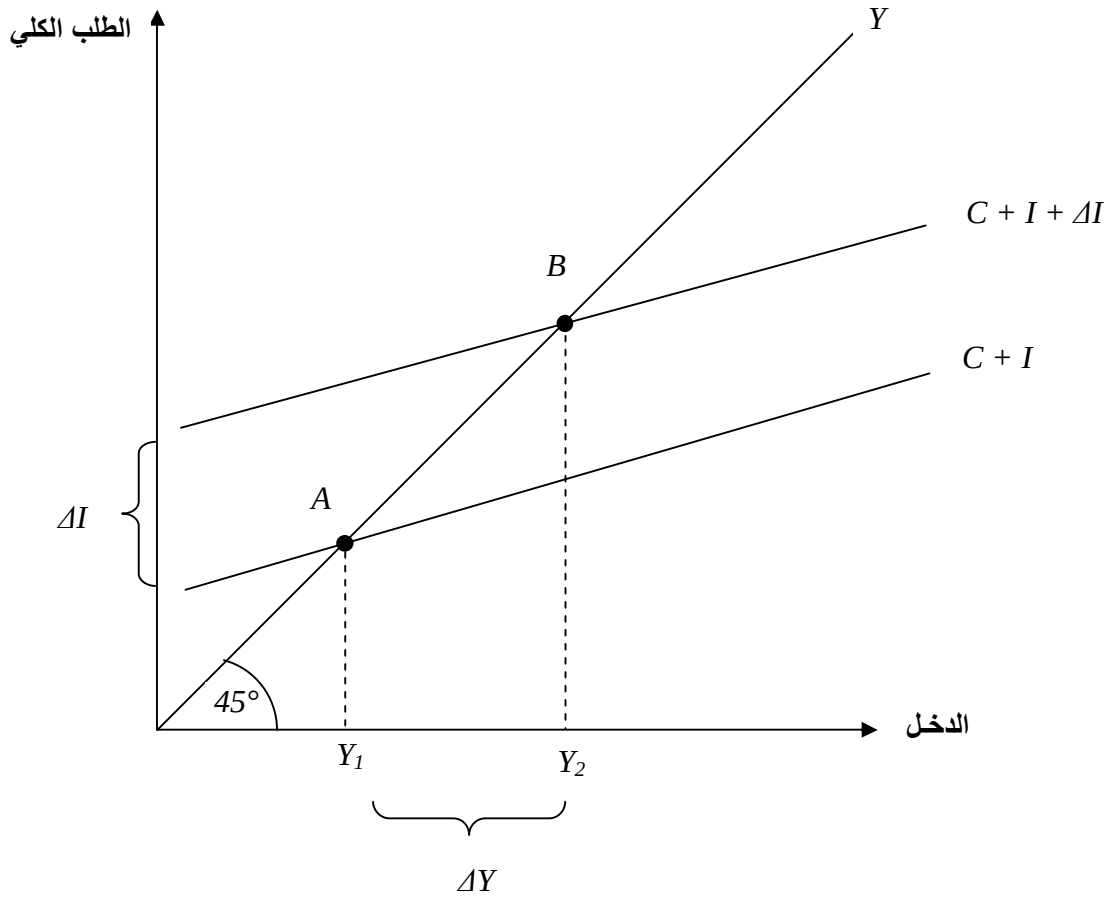

لتوضيح أكثر نأخذ المثال التالي من الاقتصاد الجزئي:

$$\left.\begin{array}{l} X^{d} = F(P_x, R) \\ X^{0} = F(P_x) \end{array}\right\} X^{d} = X^{0}$$

ولنفرض على سبيل المثال أن مستوى الدخل الفردي فد ازداد من $\boldsymbol{R_1}$ إلى $\boldsymbol{R_2}$ فحينئذ تزداد الكمية المطلوبة،

كلما كانت الزيادة في الدخل الفردي أو في استجابة المستهلكين للزيادة في الدخل الفردي أكبر، كانت الزيادة في الطلب ومن ثم زيادة السعر أكبر كذلك.

ويعتبر هذا التحليل تحليلا ساكنا، فهو يتضمن مقارنة لأوضاع التوازن ويشير إلى القيم التوازنية للمتغيرات الداخلية عندما يكون هناك تغير في متغيّر خارجي ما.

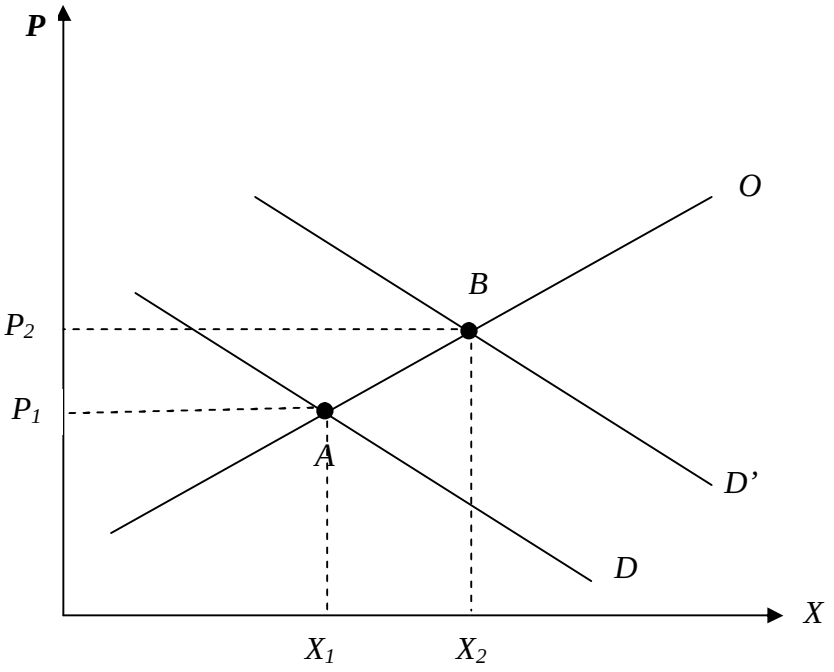

وعلى الرغم من انتشار استعمال التحليل الاقتصادي الساكن فإنّه:

- لا يصف العملية أو الطريقة التي تتحرك بمقتضاها المتغيرات من وضع توازني إلى وضع توازني آخر.
- إنّ هذا التحليل لا يشير إلى الوقت الذي تستغرقه المتغيرات في حركتها.

❷ <u>التحليل الديناميكي:</u>

التحليل الاقتصادي الكلي هو تحليل ديناميكي (حركي) عندما يأخذ بعين الاعتبار الزمن ***(t)***، حيث في كل فترة من التحليل نقوم بربط الظاهرة في الحالة الماضية ووضعيتها في المستقبل.

بصفة عامة يعتمد التحليل الديناميكي الكلي على عنصرين:

- التطور الاقتصادي عبر الزمن.
- تأثير الزمن على الفترة الموالية أو المرحلة المستقبلية.

ففي مثالنا السابق رأينا أنّ التحليل الساكن المقارن يسمح بمقارنة الوضع ***A*** مع الوضع ***B*** وذلك دون معرفة كيف تم الانتقال من ***A*** إلى ***B*** خلال الزمن، وبالتالي فإنّنا نستطيع فقط مقارنة الوضع في بداية مع الوضع في نهايته، ويساعدنا التحليل الساكن المقارن في معرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية في النموذج.

إذا أردنا تتبع المسار الزمني الذي يأخذه الدخل عند تحرك من وضع ***A*** إلى ***B*** فإنّنا يجب أن نتعامل مع التحليل الحركي. وفي الحقيقة فإنّ هذا التحليل الحركي يفترض منذ البداية وجود تباطئ في تغير المتغيرات، بمعنى أنّ الدخل لا يستجيب مباشرة للزيادة في الاستثمار ***ΔI***.

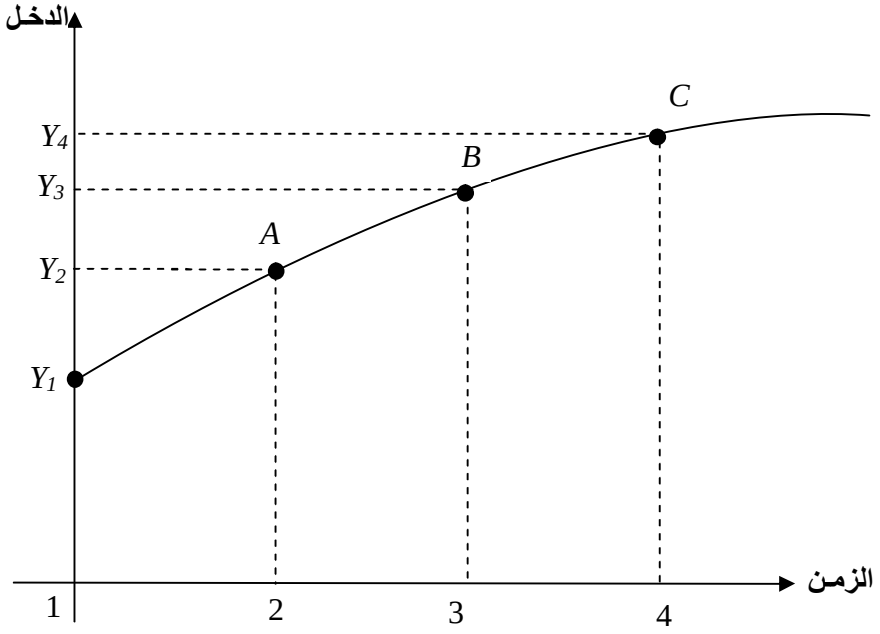

المسار الزمني للتغيير في الدخل

5.4. فعالية النموذج :

فعالية النموذج تبقى مرتبطة باختيار المتغيرات الاقتصادية، وإذا أحسن الاختيار فهذا يسمح لنا أن نتقرب أكثر من الواقع الاقتصادي، فإذا كان النموذج بسيط جدا في تصوره سيؤدي إلى عدم عكس للحقيقة الاقتصادية التي نحن في صدد بحثها.

المشكل الذي يعوق النماذج الاقتصادية هو صعوبة عملية تجميع المعطيات الاقتصادية (Agrégation)، فمثلا الزيادة في الاستهلاك الكلي لا يعني بالضرورة زيادة استهلاك كل فرد من أفراد المجتمع.

$$Y_1 = f_1 (x_1, x_2, \ldots, x_n)$$
$$Y_2 = f_2 (x_1, x_2, \ldots\ldots, x_n)$$
$$\vdots$$
$$Y_n = f (x_1, x_2, \ldots\ldots\ldots, x_n)$$
$$Y = F(x)$$

تتمثل عملية التجميع في إحلال نموذج مختصر معرف بالعلاقة F.

5. مفهوم التوازن الكلي (*Le concept d'équilibre macroéconomique*)

يعتبر من النقاط الأساسية التي تخص الاقتصاد الكلي حيث أن هذا المفهوم هام جدا لفهم كيفية عمل اقتصاد ما.

أولا سنعطي لمحة تاريخية حول تطور هذا المفهوم وذلك حسب مختلف المدارس الاقتصادية:

ظهر هذا المفهوم منذ القدم ثم تطور وأصبح على ما هو عليه اليوم، فحسب المدرسة الكلاسيكية، إنّ التوازن هو عبارة عن نتيجة حتمية من تطور المجتمعات الرأسمالية حيث يصبح الطلب الكلي يساوي العرض الكلي. كما كان قانون (*J.S.SAY*) يقوم على نقطة هامة وهي أنّ العرض يخلق الطلب، وذلك يعني أنّ التوازن نتيجة أوتوماتيكية، حيث العرض الناتج يخلق طلبا متساويا له وبذلك يتحقق التوازن.

ففي القرن 18 و19 برزت المدرسة النيوكلاسيكية حيث ترى أنّ التوازن الاقتصادي الكلي ناتج عن مجموعة من التوازنات الاقتصادية الجزئية، حيث يكفى تحقيق التوازن على حساب المنتجين والمستهلكين في الأسواق للسلع والخدمات الواحدة لكي يؤدى حتما إلى التوازن الكلي، ولكن بعد الأزمة الاقتصادية سنة 1929 وظهور الكساد وانتشار البطالة، وانعدام التوازن بين العرض والطلب، اتضح أنّ التوازن الجزئي لا يعني تحقيق التوازن الكلي.

وجهت انتقادات حادة من طرف الاقتصادي البريطاني (*J.M.KEYNES*) إلى النظرية الكلاسيكية حيث كانت تعتمد هذه النظرية على مبادئ اقتصاد السوق لتحقيق التوازن الكلي، وللحدّ من الأزمة اقترح (*KEYNES*) تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتجنب مثل هذه الأزمات وذلك لتصحيح أخطاء اقتصاد السوق، فحث على التركيز على التحليل الاقتصادي الكلي بذلاّ من التحليل الاقتصادي الجزئي وذلك عن طريق تجميع معطيات الاقتصاد الجزئي حتى تظهر للحكومات معالم السياسة الاقتصادية التي يجب إتباعها لتحقيق التوازن الكلي والحد من البطالة والتضخم.

وفي هذا السياق تعتبر النظرية الكينزية عبارة عن تطبيق مبسط لنظرية التوازن الكلي حيث ما اقترحه (*KEYNES*) كمنهج في التحليل الكلي بالتركيز على جميع معطيات الاقتصادية تسمح بالوصول إلى بلورة السياسات الاقتصادية المنسجمة.

حتى يمكننا التعبير عن التوازن الاقتصادي في النماذج الاقتصادية يجب أن يتوفر الشرط وهو "توازن القوى المتعارضة أو العلاقات المتعارضة في نقطة معينة".

في إطار التوازن الاقتصادي الكلي، العرض يرمز له بالرمز (O) ويساوي القيمة الكلية للسلع والخدمات المنتجة من طرف المتعاملين الاقتصاديين، العرض الكلي يلازمه أو يناسبه الدخل الوطني الذي يرمز له بالرمز (Y) الذي يتوزع على المتعاملين الاقتصاديين مقابل جهودهم في إنتاج السلع والخدمات، استعمال هذا الدخل الوطني يأخذ شكلين:

1. جزء من الدخل يخصص لشراء السلع الاستهلاكية.
2. الجزء المتبقي يخصص للادخار (S) ويستعمل في الاستثمار (I).

لذلك كل عرض يقابله طلب والذي ينقسم إلى طلب استهلاكي (C) وطلب استثماري (I) حيث يمكننا أن نكتب:

$$D = C + I$$

وتقسيمنا الطلب الكلي D إلى قسمين من جهة الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي هذا معناه أنّ السوق يتكون من سلع استهلاكية وسلع تجهيزية.

$$\left.\begin{array}{l} O = Y = C + S \\ D = C + I \end{array}\right\} \quad \begin{array}{l} O = D \\ Y = C + I \\ S = I \end{array}$$

❑ **أمثلة توضيحية:**

1. لدينا المعلومات التالية عن اقتصاد ما:

الاستهلاك الكلي: $C = 100 + 0{,}60\ Y_d$

الاستثمار متغير مستقل: $I = I_0 = 200$

المطلوب حساب الدخل الوطني وكذلك الاستهلاك والادخار عند التوازن:

$$O = D$$
$$Y = C + I$$
$$Y = 100 + 0{,}60\ Y + 200$$

$$0,4\ Y = 300$$

$$Y^* = 750$$

$$C^* = 100 + 0,60\ (750) = 550$$

$$S^* = Y^* - C^* = 750 - 550 = 200 = I^*$$

2. ليكن لدينا النموذج الاقتصادي التالي:

$$C = 50 + 0,8\ Y_d$$

$$I = I_0 = 50$$

- **المطلوب:**

تحديد مستويات الدخل، الاستهلاك، والادخار عند التوازن؟

$$Y = C + I$$

$$Y = 50 + 0,8\ Y + 50$$

$$0,2\ Y = 100$$

$$Y^* = 500$$

$$C^* = 50 + 0,8\ (500) = 450$$

$$S^* = Y^* - C^* = 500 - 450 = 40 = I^*$$